الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إلى متى هذا التيه العربي في سراب لا ينقشع؟

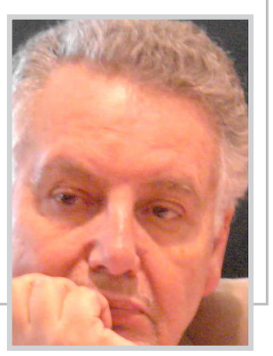

كان الزعماء الوحدويون في العالم العربي، وفي النصف الثاني من القرن العشرين على وجه الخصوص من العسكريين والديكتاتوريين. ومن هنا ارتبط في ذهن المواطن العربي العلاقة الوثيقة بين الديكتاتورية والدعوة القومية إلى الوحدة. وزاد من اعتقاد المواطن العربي بهذا فشل التجارب الوحدوية المختلفة التي قامت بين بلدان عربية، كان يحكمها زعماء ديكتاتوريين، وما زال بعضهم منذ ما يقارب من أربعين عاماً على رأس السلطة.

شاكر النابلسي

رأي مختلف في الوحدة والديكتاتورية

ولكن بعض المفكرين العرب اعتبروا، أن الدعوة إلى الوحدة لا تعني الانحياز إلى الاستبداد، وأن الدعوة إلى الوحدة لا تعني مصادرة حق الآخر السياسي، كما حصل أثناء الوحدة المصرية – السورية، حين اشترط عبد الناصر على القادة السوريين، تفكيك حزب البعث، وإلغاء نشاط الأحزاب الأخرى، واندماجها في الاتحاد القومي (حزب الدولة) لضمان قيام الوحدة المصرية – السورية ١٩٥٨.

الديمقراطية عماد الوحدة ولكن..

فالانحياز الكامل للفكر الوحدوي العربي ضد فكر التجزئة ومخلفات الاستعمار، لا يعني إطلاقا الانحياز إلى أساليب القمع والإرهاب ضد الجماهير العربية المسحوقة، تحت لافتة الوحدة العربية. فمثل هذه الوحدة لن تُكتب لها الحياة إلا إذا كانت الديمقراطية عمادها، وإطلاق الجماهير العربية من سجونها أبرز شعاراتها. ولنلاحظ حسب إحصائية سعد الدين إبراهيم، عام ١٩٨٠، أن نسبة ٤ ٪ فقط من الشعب العربي، يعتبر أن انعدام الديمقراطية في العالم العربي من المشكلات الكبرى. (أنظر: سعد الدين إبراهيم، "اتجاهات الرأي العام العربي في مسألة الوحدة"، ص ٧٩ و (انظر: مسعود ظاهر، "مدخل لدراسة ركائز التجزئة في المشرق العربي"، مجلة "الفكر العربي المعاصر"، عدد ١٢/١١، ١٩٧٩ ، ص١١٩). وهذه نتيجة مخيفة ومفزعة تشير إلى عدم وعي المواطن العربي، النائم في العسل الأسود دائما.

الديمقراطية هي الأساس

ورغم هذا، فإن بعض المثقفين العرب، يعتبر أن غياب الديمقراطية – وليس انتظار الوحدة لتحقيق الديمقراطية، كما كان يقول بعض البعثيين والناصريين- هو السبب في إعاقة قيام الوحدة العربية. ويقولون أنه لو مارست أقطارنا العربية الديمقراطية حقا، لرأيت تفتّح الأحزاب الوحدوية في كل مكان، ولرأيت زحف التيار الوحدوي، حتى ولو كانت الدول والحكومات ضده. إذ من الصعب أن تقف أية قوة، بين حقائق التاريخ وضمير الناس.

العيب فينا وليس في الآخر فقط

كما يعترف هؤلاء المفكرون، أن أكبر إساءة لشعار الوحدة، وأكبر حركة تخريبية في وجه وحدة قائمة، لا تأتي من الآخر فقط، ولا من الخارج فقط ولا من الخطر الخارجي (الاستعمار وقوى الإمبريالية)، بل هذه الإساءة وهذه الحركات التخريبية للوحدة كامنة فينا، وفي سلوكنا تجاهها، وفي الإمكان استغلالها سياسياً كأداة للقولبة، والمجانسة، والتدجين. وهذا ما تم عندما استُغلت الاشتراكية والديمقراطية وغيرها من الشعارات، في حقبة الستينات من القرن الماضي، لخدمة نقائضها أحياناً.

القرار الفوقي لا يستقيم

هل صحيح أن نسبة عالية من تجارب الوحدة العربية في النصف الثاني من القرن الماضي تمّت على أساس رغبة وقرار الحكام بعيداً عن رغبة الشعوب، ومصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؟

وهل صحيح أن مصالح الحكام في تجارب الوحدة، تتغلب وترجّح على مصالح الشعوب؟

إن بعض المفكرين العرب المعاصرين يردُّ عوائق الوحدة العربية، واستمرار عدم قيام هذه الوحدة، إلى أن مشاريع الوحدة العربية على مدار التاريخ العربي، وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت مشاريع تُقام بقرار من الحاكم، وليس بقرار من الشعب عن طريق الاستفتاءات الحرة والنزيهة. وأن هذه المشاريع الوحدوية، كانت متعلقة بشخصية الحاكم الفرد الواحد الأحد. فإذا زال هذا الحاكم، زال معه مشروع الوحدة القائمة.

ويقول المفكر السوري الراحل حافظ الجمالي: "كثيرٌ ما يُظن بأن الوحدة العربية القادمة هي عبارة عن تكرار لوحدة كانت موجودة من قبل. وفي علمي أن هذه الوحدة في الأصل لم تكن إلا وحدة الحاكم. فعندما فتح الأمويون البلاد العربية، فرضوا وحدة القوة، وحدة الحاكم. فما دام الحاكم قوياً بقيت الوحدة، وعندما يضعف الحاكم أو ينشغل، تضعف معه الوحدة" ("ندوة الوحدة العربية.. وقائع وآفاق"، ص١١٦).

الزعماء هم الوحدة

فهل الخلفاء والزعماء هم الوحدة.. إن حضروا حضرت، وإن غابوا غابت؟

فعندما انشغل هارون الرشيد عن الدولة، أصبح كل والٍ يرسله على ولاية ينشق عليه، ويستقل، وينشئ دولة جديدة. ولم تعد وحدة الإمبراطورية الإسلامية قائمة وقوية، كما كانت في العصر الأموي، أو بداية العصر العباسي الأول.

وكذا كان الأمر في العصر الحديث، فعندما كُسر عبد الناصر في هزيمة ١٩٦٧، لم يعد للوحدة العربية ذلك الصدى والوهج والتأثير، الذي كان قبل الهزيمة، وبرحيل عبد الناصر في العام ١٩٧٠، طويَ ملف الوحدة الجادة. ولم يعد أحدٌ من القادة والزعماء ورجال الفكر السياسي يفكر بالوحدة، أو ينادي بها.

كذلك نرى، أن معمر القذافي في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، كان الصوت الوحدوي المدوي في الساحة العربية، وهو صاحب عدة مشاريع للوحدة، وكان الساعي إليها دائماً. ولكن عندما يصمت عن الوحدة، وينشغل عنها، نتيجة لصراعه السياسي مع الغرب، أو نتيجة لإنشغاله بالزعامة الإفريقية، والوحدة الإفريقية، وتحقيق حلمه في إقامة (الولايات الأفريقية المتحدة) وتنصيبه رئيساً لها، تختفي ملفات الوحدة العربية، ويُطبق عليها الصمت.

الناصرية: فرصة وحدودية ضاعت

يربط بعض المفكرين العرب بين عوائق الوحدة العربية في نهاية القرن العشرين وبين غياب تيار سياسي قومي كتيار الناصرية، الذي كان الوحيد القادر على إقامة الوحدة العربية. ويؤكد المفكر القومي الناصري نديم البيطار، أن "أكبر نكبة حلّت بنا أثناء هذه المرحلة، كانت عدم الإفادة من وجود مصر الناصرية، ومن قيادة عبد الناصر بالذات، في تحقيق دولة الوحدة العربية، أو الدفع نحوها إلى أبعد حد ممكن. وأن مقاومة الارتباط بمصر الناصرية وقيادة عبد الناصر آنذاك، كان يعني مقاومة دولة الوحدة، وبالتالي اللقاء الموضوعي مع التجزئة". ("من التجزئة إلى الوحدة"، ٣٧٦-٣٧٧). وهذه المقولات تتكرر في كتاب البيطار باستمرار، كما تتكرر في كتب أخرى ينشرها "مركز دراسات الوحدة العربية" في بيروت، الذي يتعصّب للخطاب الناصري في الوحدة، وقلما يسمح بنقده سلباً، خاصة بعد أن أنشأ "وقفية عبد الناصر"، وأقام "جائزة عبد الناصر" الفكرية.

لم تكن الناصرية هي الحل

ولكننا نعلم، أن السوريين في العام ١٩٥٨، قد حاولوا الإفادة من التيار الناصري، واستغلاله لصالح الوحدة القومية، فقدموا لعبد الناصر مفاتيح دمشق على طبق من ذهب، دون شروط، بل هم خضعوا لكل شروطه، وحلّوا حزبهم الأكبر (البعث)، الذي كانوا به يفخرون ويعتزون، لأنهم كانوا صرعى غواية الوحدة، وعشقها.

وكان من المفروض عقلاً ومنطقاً، أن يكون رجل الدولة المتمرس والرئيس شكري القوتلي، هو أول رئيس للإقليم الجنوبي (سوريا) ، لا عبد الحكيم عامر، لو أن الوحدة بين مصر وسوريا كانت وحدة عقلانية، لا وحدة عواطف، وأحلام، وتأكيد زعامات. وهذا ليس كرهاً بعبد الحكيم عامر وحباً في القوتلي، ولكن لأن القوتلي كان أكثر مراساً سياسياً وإدارياً وأوسع تجربة من عبد الحكيم عامر، ومن عبد الناصر كذلك. وكلاهما (عبد الناصر وعامر)، كانا صاحبي خبرة سياسية وإدارية قصيرة، وقليلة، ومتواضعة جداً.

سوريا ليست محافظة مصرية

ورغم هذا لم يكن في قدرة عامر أن يدير بلداً كسوريا، وهو ذو عقلية وإمكانات سياسية محدودة، وخبرته العملية في الحكم صفراً، وهو كذلك العسكري والقائد الفاشل أيضاً نتيجة لخسارته الماحقة في حرب ١٩٦٧. كذلك، كان الأمر مع عبد الناصر، الذي لم يمارس السياسة والإدارة غير مدة قصيرة في ذلك الوقت، لم تتجاوز أربع سنوات (١٩٥٤-٥٨). فكان هو الآخر غير قادر – في ذلك الوقت – على أن يدير دولة بهذا الاتساع، وبهذا الحجم، وبتلك التحديات والتعقيدات الكثيرة والكبيرة، التي تحتاج إلى إدارة علمية وعقلية واعية ومنظمة، ذات مراس طويل وتجربة عميقة. ولذا، فشل عامر وناصر في إدارة دولة الوحدة، عندما أداراها بالطريقة البيروقراطية المصرية التقليدية في الإدارة، وكأنها محافظة من المحافظات المصرية في الصعيد، أو في الدلتا. فقد اعتقد عبد الناصر، أن الوسيلة الوحيدة لضمان نجاح الوحدة مع سوريا، تكمن في إحكام قبضته تماماً على سوريا بنفس الطريقة التي أحكم بها قبضته على مصر.

البوليس يحكم سوريا باسم الوحدة!

وكان من مظاهر هذا الفشل الإداري والسياسي، وقلة الخبرة، أن حَكَمَ عبد الناصر سوريا، في وجه من الوجوه، حكماً بوليسياً فاضحاً، عندما ولّى رئيس المخابرات السورية عبد الحميد السراج مهام وزير الداخلية، ومهام رئيس جهاز المباحث والمخابرات. وأصبح السراج مسؤولاً كذلك عن الإعلام، وسكرتيراً عاماً للاتحاد القومي في سوريا، ورئيساً للمؤسسة الاقتصادية، ووزيراً للاقتصاد، وكل ذلك في وقت واحد. ثم عيّنه عبد الناصر نائباً لرئيس الجمهورية..! (أنظر: حسن نافعة، "تجربة الوحدة المصرية- السورية"، مجلة "شؤون عربية"، عدد ٤٦، ١٩٨٦، ص١٦٦).

ومن المعروف أيضاً، أن عبد الناصر عيّن على سوريا محافظاً عسكرياً مصرياً هو المشير عبد الحكيم عامر، الذي كان لا يملك أية خبرة في الإدارة المدنية أو في التجربة السياسية. وكان عسكرياً فاشلاً أيضاً، كما ثبت بعد ذلك في هزيمة ١٩٦٧. وهو الذي رقّاه عبد الناصر من ضابط صغير إلى رتبة مارشال خلال أربع سنوات (١٩٥٤-١٩٥٨) متخطياً سبع رتب عسكرية، كان المفروض أن يمر بها عامر بنجاح، وبإنجازات عسكرية ضخمة، لكي يُرقّى إلى رتبة مارشال!

وكل هذه الأسباب، جعلت السوريين يسترجعون مفاتيحهم التي سبق وأعطوها لعبد الناصر، وينكفئون على أنفسهم، بانتظار فرصة أخرى، وقائد آخر، أكثر كفاءة وخبرة سياسية من عبد الناصر، في إدارة مشروع سياسي معقد وضخم، كوحدة مصر وسوريا.

مسؤولية المثقفين

وهذا ما لم يلتفت إليه كثير من المثقفين العرب، الذين شهدوا – وهم في سن الرشد – تجربة الوحدة المصرية – السورية، ولم ينبهوا الرأي العام العربي وقتها إلى عدم قدرة عبد الناصر، وقيادته السياسية المتواضعة على إدارة مشروع وحدوي قومي ضخم كهذا المشروع. بل إن أكثر هؤلاء المثقفين عقلانية، وعلماً، وتفكيراً منظماً، لم يلتفتوا إلى هذا كله في العام ١٩٥٨. وقالوا بحماس شديد ومباشرة، بعد إعلان الوحدة، ودون أن يتركوا لأنفسهم مجالاً للتفكر والتأمل بعمق في دوافع هذا المشروع وقلة خبرة القائمين على إدارته، من أن هذا المشروع القومي الوحدوي هو دلالة على انتصار حقيقي للقومية العربية على التجزئة السياسية التي فرضت على العرب من قبل القوى الأجنبية في الفترة الواقعة بين ١٧٩٨-١٩٢٢. وأن هذه الوحدة بداية تحقيق العرب لهدفهم القومي الثالث والأخير وهو الوحدة. وبأن الوحدة الكبرى الشاملة بناءً على ذلك قادمة وحتمية لا محالة .

ولكن أحلامهم وآمالهم وتوقعاتهم خابت جميعها. فلا كانت الوحدة المصرية – السورية دليل انتصار حقيقي أو خيالي للقومية العربية على التجزئة السياسية الباقية حتى الآن.

ولا كانت هذه الوحدة بداية تحقيق العرب لهدفهم القومي. كما لم تكن هذه الوحدة أول الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة.

وكأن العرب كانوا يعيشون في سراب لا ينقشع.

والسؤال الحائر والصعب هنا هو:

– وإلى متى؟

. وبأن الوحدة الكبرى الشاملة بناءً على ذلك قادمة وحتمية لا محالة

لحظات حرجة في تاريخ المعرفة والعقل الإسلاميين

يوسف محمد بناصر

(٢-٢)

لا يكاد ينكر أحد، ما للامتداد التاريخي السلفي وبعض معتقداتهم على مستقبل الأمة، وبخاصة تاريخ التأخر والتدهور، بحكم أنه هو الأقرب لحاضرنا ومنه نستمد أيضا، فأغلب أفكار تلك المرحلة التاريخية ترمي بظلالها على مكتسباتنا المعرفية وكثيرا ما تحدد تصوراتنا للقضايا التي نشتغل وننشغل بها اليوم، فلا يكاد تناولنا لها يتجدد، فهو تناول ممسوخ ومنسوخ ومتكرر لتلك الفترات الماضية، ولا يكاد منهجنا العقلي يتحول عن المنهج الماضوي: "العقل السلفي"- بكل تجلياته- في تعاطيه مع المعرفة والإبداع والتحديث، وفي اتخاذ القرارات وإبداء الآراء، بله عودتنا إليه لتثوير قيمنا الأخلاقية والجمالية والمعرفية وحتى الفقيهة...

ان الحديث عن مكتسابتنا المعرفية والمنهجية التاريخية بالنقد، وتواصلنا مع تراثنا وسلفنا بذرائعية ونفعية؛ لا يعني بالضرورة الإنكار عليهم ولا محاكمتهم ولا منع الخطأ عنهم ولا وصفهم بصفة العصمة، كما أن الوقوف على عورات معرفية وعلى إختلالات بعض مناهجهم لا ينقص من قيمتهم ورمزيتهم التاريخية...، بل إن ممارساتنا النقدية على تلك الفترات وعلى بعض شخوصها؛ إنما يأتي في سياق التطلع إلى مواصلة النقد البناء الذي يفصل بين الغث والسمين، وبين الذي يذهب جفاء والذي يمكث في الأرض، فمنهجية القرآن تفرض في تناولها للذي يصلح والذي لا يصلح تلك الممارسة، ثم إن الإصلاح والتجديد لن يتأتى بالانتظار لتتصفى كل تلك المعارف والعلوم لوحدها ويتحدد النافع من الضار، لكن يكون ذلك بحراكنا الفكري وتمييزنا النظري النقدي وبقدرتنا على إحداث انفصال وقطيعة مع الأشياء والأفكار التي تجر إلى الخلف، ثم بعد ذلك إحداث اتصال وتصالح واع مع الذي كان نتاج منهج متكامل يقف على بنية رصينة من الحجج؛ التي تجعله يستحق أن يبنى عليه من جديد للانطلاق نحو المستقبل، دون أن ننسى أننا نتصالح مع أصالتنا المعرفية وتاريخنا الثقافي، وهذا ما تؤكده بعض مقالات المتقدمين من علماء الأمة، لوعيهم بضرورة أن يوجد العقل النقدي ليخلق تصالحا مع المعارف القديمة، بدون أن يكون هنالك استلاب بأحكام السلف المتقدمين.

فـ"المقري" مثلا في كتاب: "نفح الطيب" خلص إلى ما قد يحدث للعقل من انغلاق وجمود أو فصل للعلوم بعضها عن بعض من فتنة وتخلف قائلا: "كلما قيل فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت عليه العامة اسم زنديق، وقيدت عليه أنفاسه ويقتله السلطان، تقربا لقلوب العامة، وكثيرا ما يأمرهم ملوكهم بإحراق كتب هذا الشأن إذا وجدت..."

،ولم يقتصر ذلك على الفلسفة لوحدها، إنما كان من حظ العلوم الحكمية وعلم المنطق باعتباره مدخلا للفلسفة، فمدخل الشر شر، فابن طلموس وصف الحالة المزرية التي صارت إليها الفلسفة قائلا: "فاني رايتها مرفوضة عندهم، مطروحة لديهم، لا يحفل بها ولا يلتفت إليها، وزيادة على ذلك، فإن أهل زماننا ينفرون منها، ويرمون العالم بها بالزندقة وقد اشترك في هذا الأمر دهماؤهم وعلماؤهم".

ولا املك في النهاية إلا أن أنوه بالمجهود الذي قدمه الأستاذ ناصر الحزيمي في كتابه حرق الكتب في تاريخ التراث العربي الصادر عن منشورات الجمل، حيث تتبع بعض القضايا التي تهم الكتاب ووضعية العلم والعلماء في مختلف القرون الإسلامية، فقام بجرد أهم الأحداث وسرد أخبار أغلب العلماء الذين وقعوا ضحية حرية التعبير أو مقالاتهم المخالفة للنسق.

استفاد بعض علماء المسلمين من العلوم التي كانت في عصرهم الزاهر فترجموا ولخصوا وشرحوا لليونان والإغريق والفرس وغيرهم، لإيمانهم بتكامل المعارف وتداخل المناهج بين مختلف العلوم حتى ولو كانت غير العلوم الشرعية، فلا مفاصلة ولا انفصال بين ما يؤلفونه من علوم وبين ما كتبه وألف فيه السابقون من أهل الحضارات المجاورة، وهذه الرؤية كانت تعبر عن انفتاح بعض العقلاء المسلمين على عصرهم، ووعيهم بأهمية تكامل العلوم والمعارف الإنسانية، إلا أن زحف عصر التدهور وبداية رحلة التقهقر شكل لحظة حاسمة في تاريخ المسلمين وعلومهم، بل لحظة انفصال؛ لما كان لذلك من آثار في تشكيل تصوراتهم الجديدة وبناء مفاهيمهم حول مختلف المسائل والمباحث التي ناقشها المتقدمون، فأمسى نقاش تكامل العلوم والمعارف الإنسانية في ما بينها، والذي يكاد يكون مسلما به عند الأوائل، مثار جدل ونقاش محتدم، بله هو باب من أبواب الفتنة والإفتاء المتضارب،كأنه شيء حادث ونازلة مستحدثة في الحضارة الإسلامية بالصدفة.

فابن الصلاح الشهرزوري(ت٦٤٣هـ) اشتهرت عنه فتواه في تحريم المنطق والفلسفة والاشتغال بتحصيلهما، فقال:" الفلسفة أس السفه والانحلال، ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المطهرة، أما المنطق فهو مدخل الشر ومدخل الشر شر، فليس الانتقال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع..."أما استعمال المصطلحات المنطقية في مباحث الإحكام الشرعية، فمن المنكرات المستبشعة والرقعات المستحدثة، فمن تمنطق تزندق"،فتاوي ابن الصلاح الشهرزوري. فكأن الشيخ ابن الصلاح قد حسم للأمة في معضلة عظيمة نزلت بها؛ تهم العلوم والمعارف الإنسانية المستحدثة والتي اتصلت بالمعارف الإسلامية، فحكم أيضا على من يتعلمها وعلى من يشتغل بها بالسفه والضلال، وبذلك كان لابد من مراجعة والنظر بشكل آخر في مختلف العلوم الإسلامية التي ولدت بين أحضان العلوم الإنسانية،- يونانية وإغريقية- مثل علم الكلام والمنطق الذي اختلط بمباحث أصول الفقه الإسلامي...، ولم يكن الشيخ لوحده الذي حكم على تلك العلوم بالسفه والضلال، لأن ابن عبد البر في "مختصر جامع بيان العلم وفضله"وغيره من المالكية الذين وقعوا في فخ تقنين وترتيب أهمية العلوم باعتبار قربها أو بعدها من الدين، فعلق بالذهنية الإسلامية أن المعارف فيها الكافرة والمؤمنة أو بالأحرى التي تودي إلى الكفر أو إلى الإيمان- وأخاف أن أقول أن الأمر لازال مستمرا ولو بشكل اخف مع مشروع إسلامية المعرفة-.

والمالكية جمدوا التفكير والإبداع الإسلامي بالقول:"لا يجب الكلام إلا فيما تحته عمل"، -والفلسفة وغيرها ربما ليس تحتها عمل- فعلوا ذلك لأنهم علموا أن أهل بعض البلاد ينهون عن الكلام إلا فيما تحته عمل،ينظر باب ما يكره فيه المناظرة، فتتابع النهي في التأليف في هذه المسائل بعناوين توضح تحامل أصحابها على العلوم العقلية مقابل صحة وصلاحية العلوم النقلية كما فعل ابن قدامة المقدسي(ت ٢٦٠هـ):"تحريم النظر في علم الكلام" وشيخ الاسلام الهروي الأنصاري (ت ٤٨١هـ) "ذم الكلام وأهله"، وابن الجوزية (ت ٥٩٧هـ) في"تلبيس إبليس"....، فالعقل المسلم قد خاض حربا ضروسا بينه وبين نفسه في تحديد أيهما الأسبق فالأصح ثم الأصلح، النقل أم العقل؟ إلى اليوم لم يتم الحسم -بعد- في الجغرافية الفكرية والفقهية الإسلامية في هذه القضية وهي الوحيدة ربما المفتوحة للبحث...، فلكل فرقة مستند تبين وتستمد منه قوتها للدفاع والمحاججة، فالنقل وما تعلق به من علوم حسب الشيخ ابن تيمية هو ميراث النبوة والعلم النبوي الموروث هو الذي يستحق أن يسمى علما وما سواه إما أن يكون علما فلا يكون نافعا وإما أن لا يكون علما وإن سمي به، و أن كان علما نافعا فلابد أن يكون في ميراث محمد صلى الله عليه وسلم، ينظر مجموع الرسائل الكبرى. فهذا علم يجب أن يصان ويحفظ خلاف غيره، ولا يجب أن يقع تداخل فيما بينها ربما حتى لا تنسى الأمة عقليتها النقلية وضرورة استمرار وجودها في التاريخ، أو ربما لان أهل النقل والحديث في التدين والأخلاق غير أغلب المشتغلين في المنطق والفلسفة؛ الذين رق دينهم وضعف يقينهم ، متطلعون إلى التميز عن الأقران والأشباه، وأظهر علوما ليثبتوا بها قدما في الحذق فزلت بهم القدم، فاتسع عليهم الخرق، فزلوا وأزلوا، مزجوا الشرعيات بالعقليات والمنتحلون له، أعداء الاسلام والأنبياء"، بحسب فتوى الشيخ شهاب الدين عمر السهروردى؛ (ت ٦٣٢هـ) في كتابه"كشف الفضائح اليونانية ورشف النصائح الإيمانية.

ربما نختم هذه المقالة التي تعري بعض ما كان في تاريخنا العربي والإسلامي من محاكم تفتيش في العقائد ومقالات الإسلاميين، بحيث –ربما- سيتأكد للقارئ الكريم أن أي حضارة إنسانية مهما بلغت من ريادة وتعظيم للعلم والعلماء حدا، فلابد لها من ثغرات وعورات تعتريها كما أمر حضارتنا العربية- الإسلامية، فكل العيب أن نغمض عنها الأعين أو نتحيز لغيرها من الفترات الزاهرة التي نستشهد بأنها فترات ناصعة في حضارتنا أو نقول أنه هكذا كان جيل فلان أو علان، ليعاد تنميط الناس والتاريخ دون أن نستوعب مجرياته ونعتبر بدرسه وصيرورته، وأظنه من العلمية أن ننظر نظرة شمولية وموضوعية فاحصة لكل موضوعاتنا ولوقائعنا، وهو الذي أملى ما كتبته من أسطر، فكثرة المسلسلات التاريخية أو الدينية التي تَقُص من التاريخ فترة مزدهرة كان فيها النصر والرخاء والعدل لتعرضها على المشاهدين لتقنعهم أن جل ما مر من مراحل تاريخ الأمة كان بالفعل مميزا أو يجب أن يعاد صياغته في الحاضر ربما فيه نظر ونقاش...، كما تنبهت لذلك الانفصام الذهني -عن الذات والتاريخ- الذي يقع فيه بعض المشايخ أو الوعاظ خاصة عند الحديث عن تاريخ التخلف وعن فضل العلم وتعظيم العلماء ثم تذكرهم لتاريخ ازدهار المعرفة في بلاد الإسلام.. فينكرون حدوث القتل ومحاكمة العلماء وحرق الكتب في الساحات العمومية، فيتحدثون مقاربين الموضوع –بدون وعي ربما- من تاريخ القروسطوية الأوروبية الدموي أو حتى بالعودة لتاريخ أوربا القديمة، فينكرون المشاهدين بأيام سقراط وأرسطو وبرونو الايطالي وجاليليو وجان دارك وسبينوزا وغيرهم، فيعددون محاكم التفتيش التي شهدتها أوربا بدءا بمحكمة التفتيش المقدسة بروما الى محكمة التفتيش الملكية باسبانيا..

فيقومون بإسقاط كل فترات التاريخ الإسلامي المرة –والتي يجب أن يربط مرها بحلوها- بدون وعي، فينسون بأنهم يتحيزون لذاتهم الإسلامية فقط، ثم للجوانب المضيئة فيها، فيزكون ويستبشرون ويبشرون المشاهدين بعودة ذلك العهد، وينسون أن التاريخ حافل بالغث والسمين، وأن وقائعه وأحداثه الناصعة أو المظلمة ترمي بظلالها اليوم علينا، فقبل أن نتحدث عن جيل صلاح الدين وانتصاراته وعدل عمر بن عبد العزيز ورخاء وازدهار الترجمة في عهدي المأمون والرشيد وزهد ابن تاشفين واتساع حكم المنصور وفتوحات طارق بن زياد وعبد الرحمن الداخل وانتصارات المماليك.. يجب الحديث أيضا عن ظلم الحجاج ويزيد وأبو مسلم الخراساني وأبو جعفر المنصور وغيرهم، ممن ذكرهم التاريخ أو نسيهم، ونحكي عن قتل المفكرين والفقهاء والحكماء من طرف السلطة أو بعض وعاظ السلاطين أو العوام الرعاع، بدءا باغتيال الخلفاء الراشدين مرورا بوقائع ذبح أو شنق كل من: سعيد بن جبير والجعد بن درهم وغيلان الدمشقي وزيد بن علي ومعبد الجهني وجهم بن صفوان وابن جرير الطبري و المروزي والحلاج والسهروردي... ثم متابعة ومحاكمة كل من أبي حنفية ومالك بن انس واحمد بن حنبل والشافعي وذو النون أبو العباس ابن العطاء وابن عربي والنسائي والنووي وابن تيمية وعبد القادر الجيلاني وابن حزم والغزالي وابن رشد وابن الخطيب...

ويذكر التاريخ أن بعض العلماء نبش قبرهم أو منع دفنهم في مقابر المسلمين لمجرد الاختلاف معهم في قضية فقهية أو سياسية ما، فمثلا أبو حنيفة النعمان؛ اتهم بالكفر، والارتداد واعتقل وحبس وعذب وسمم فمات في سجنه، ثم حفر قبره ونبش وأحرق ودفن كلب في قبره، ثم جعل مرحاضا في بغداد وأعلن وقتها أن كل الأحناف كفار، والإمام البخاري؛ رمي بالكفر وشهد ثلاثة آلاف عالم دين على كفره ونفي حتى دعى الله أن يريحه بالموت، ، فوصولا إلى تاريخ القتل والتضييق والقتل المعاصر بتسميم الكواكبي وطرد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وتصفية حسن البنا والنقراشي وسيد قطب وحسين الذهبي...

وغيرها من وقائع تاريخ امتنا المعاصر بالمشرق والمغرب الذي يكاد يكون مركبا وحافلا بقضايا منع الرأي وإسكات الأصوات ولو قهرا، قديما وحديثا؛ لذلك لا يجوز دائما أن نكثر النظر للجوانب المشرقة منها مخافة أن نصدم بما قد نكتشفه، كما لا يجب التحيز لجانب مشرق دون اعتبار لجوانب أخرى، والاعتراف بان الأمة بني ماضيها وحاضرها بجهد بشري نسبي يعتريه التقصير كما يظهر عليه التألق والإشعاع في أوقات أخرى.

أن التنبه لتاريخ الأمة الكلي بدون تجزئته في وعينا وسلوكاتنا وممارساتنا وأخلاقنا اليومية، يعني بالضرورة أننا نعيي أن أغلب ما يحدث في عالمنا المعاصر من انتكاسات أخلاقية وعقدية ومآزق حضارية وثقافية ونقاشات لمباحث فارغة؛كان مما ورثناه في المعرفة والبحث عن علمائنا أولا، ثم مما جناه علينا بعض الحكام - غفر الله للجميع- في السياسة والفكر والفقه والاعتقاد، فإذا أضفنا لتلك التراكمات ما نتج عن جهدنا المنهجي المضطرب في الاجتهاد والتجديد والتنوير والتحديث.. فيترجم ذلك اليوم بأن الأمة المحمدية ستعيش تحت ظلال التخلف والاحتراق بنار الجمود- إلى ما شاء الله-، وهذا مما لا يجب في حق أمة اقرأ، أمة الشهود الحضاري والخيرية والدعوة العالمية.

باحث مغربي في الحوار الديني والحضاري

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net